والحقيقة وضعت لقرب الخبر لان الدلالة
عارضة للوضع لا موضوع له لانه مبني على
الظاهر من اللام للتعدية ووضعها لذكر
لا يقتضي وقوعه اذ لا يلزم من قرب الشي
وقوعه بل قد يكون مستحيلا كما في قوله يكاد
زيتها يضيء اذ المعنى ان له حالة قريبة
من حالة الاضاءة الحسية مع انتفائها عادة
افاده سم قوله على قرب الخبر اي لمسمى اسمها
معنى كاد زيد يقوم كما له قوله على
رجا الخبر اي رجا المتكلم اياه مفهوما من اضافة
المصدر للمفعول بعد حذف الفاعل على قوله
على الشروع اي التلبس باول اجزاء الفعل قوله
من باب التقليب اي تقليب بعض المجموع
لشهرته وكثرته وقوعه في الكلام على البعض
الاخر وفي التوضيح وشرحه ان ذكر المجاز
مرسل من باب تسمية الكل باسم الجزء لتسميتهم
الكلام كلمة ودبيثه القوم عنبا قال اللقاني
اعلم ان تسمية الكل باسم جزئيه عبارة عن
اطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن
غيره كتسمية المركب كلمة وتسمية الاشياء
المجتمعة من غير تركب باسم بعض منها يسمى

تقليبا

تقليبا كالعربي والقريبي اذ آتفرد هذا الظهر
لكن ان تسمية جميع افعال الباب بافعال
المقاربة من باب التقليب كما قال الشارح لا من
باب تسمية الكل باسم الجزء كما فعل صاحب التوضيح
قوله كان في العمل كاد وعسى انما افيد بالعمل انها
تفارقها في احكام منها انه لا يتقدم هنا
الخبر ولا يتوسط خلافا لكان ولما كان اطلاق
عبارته يوهمها عملها في كل ما تعمل فيه كان
دفع ذلك بالاستدراك قوله لكنه ورد الخ هذا
لا يقتضي ورود جميع افراد الخبر لان غير الكثير
في سياق الاثبات ولا عموم لها فسقط ما
اعترض به بعقيل بان الذي يرد مجيبه
جوابا عن هذا هو الاسم واما الجملة
الاسمية والماضوية فلم تسمع بالكلية
مع ان ظاهر النظم ورودها نادرا وقد اشار
الشارح لدفع هذا الاعتراض ايضا بقوله
واخواتها ولا شك في ورود الاسمية والماضوية
منها قوله بغير جملة فعل مضارع كان الاولى
اتفاقا المنع على ظاهره لان خبرها اذا اقترن
بان المصدرية يخرج من باب الجملة الى
الافراد بدليل امتناع وقوعه جواب شرط

Copyright © King Saud University